

الجمهورية العربية المتحدة

سبتمبر ١٩٧٣

٦

(١١) ١١٠

الرسالة

مكتبة

الدكتور القطب محمد القطب طبلية
طبيب شارع محمد قطب
لمعادي



0173297

Bibliotheca Alexandrina

مصلحة الاستعلامات

البيان

قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

الى

التحرير الوطنى للاحقوى الشعبى

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢

الباب الأول

نظرة عامة

ان يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة
افى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر .
ان هذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية
رائدة فى جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية فى صعوبتها
وظلامها وأخطارها .

فتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبارادة الثورة العنيدة
فيه ، ان يغير حياته تغيرا اساسيا وعميقا فى اتجاه آماله
الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية
امامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع انواع التحديات ،
قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية
وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من اجل
حياة افضل طليقة من قيود الاستغلال ، والتخلف فى جميع
صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصرى فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ ادار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد
اقواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من تقايا
قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات
التي كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد .

إن طاقة التغيير الثورى التى فجرها الشباب المصرى يوم ٢٣

يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي كانت تنربص بكل عود اخضر الأمل ينبت على وادي النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون - على أرضه وبالقرب منها - القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصري وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع .

وكان الإقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولفسد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ، ان القيادات السياسية المنظمة للنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود . بل استعملتها بعد ذلك في خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

وحدث نفس الشيء مع الجيش الذي حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطني ، بل كادت أن تصل الى استخدامه في تهديد هذا النضال وقمعه .

وفي مواجهة هذه الاحتمالات صباح يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصري رأسه بالايان والعزة ومضى

فى طريق الثورة مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام
عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه فى الحياة
مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى تظهر فى أبعادها
الحقيقية الهائلة اذا ما ذكرنا ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه
الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة ، كذلك فان
هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى .

ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل
للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من
مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته - فى جو المصاعب والخطر
والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى
لا يلين .

١ - فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة
قناة السويس كان المبدأ الأول هو : القضاء على الاستعمار وأعوانه
من الخونة المصريين .

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها
كان المبدأ الثانى هو : القضاء على الاقطاع .

٣ - فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة
من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو : القضاء على الاحتكار
وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة
محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو : اقامة عدالة اجتماعية .

٥ - فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ماتبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو : اقامة جيش وطنى قوى .

٦ - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو : اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ان هذه المبادئ الستة التى اسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندتها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوزت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مدها .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادئ الستة بدم شهدائه وبنور الامل الذى اعطوا حياتهم من اجله .

والذى دفع بالطلائع الثورية من ابناءه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى هذه المبادئ الستة التى تسلمتها امانة من كفاح الاجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الاكبر الذى حمل على هاتقه - فى اعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة .

١ - ان هذا الشعب المعلم راح اولا :

يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والامارسه وبالتفاعل

الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها الا متناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية ، وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها يحميها من شرور الفير ومن شرور النفس كذلك . . ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من اعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الفرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى والصدق الذى سلحت نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد أكدت هذه الارادة وصدقها انه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدى فى مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك - بالمنطق التقليدى - هو الممكن الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية المعتدية، والسيطرة الداخلية المستعلة وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدث هذا المنطق التقليدى وجابته بتفجير طاقات مليئة بإمكانيات العمل الابدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى ، وفيه استطاع الشعب المصرى ان يعيد اكتشاف نفسه وان يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ الثورات ، وان السنوات التى مضت حتى الآن - منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - سوف تثبت انها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة اثبتت ان الشعوب المغلوبة على امرها قادرة على الثورة ، واكثر من ذلك - انها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان ان يقهر جميع أعداء ثورته المتعددة ، وان يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع ان يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى حرب الاستعمار ، بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى ان تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أية ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ،

ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال .

وفي نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ، ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها في اتجاه التنمية ، لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت في ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى ارباح لها ، لأنها - بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل في التنمية - تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصلية ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور ان حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الأصلية هى التى مكنت الشعب المصرى - وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج - من أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفي نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى - أبان نضاله ضد الاستعمار . . كذلك أبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية - فى نفس هذا الوقت رفض الشعب المصرى ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تدوين الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ، تحت ظروف هذه المارك الثورية المتشابكة المتسداخلة ، كان مضرا على أن يستخلص ، للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية

جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبّر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب ، مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى - بدون اوراق دماء .

ان هذه الصور من الثورة الشاملة تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع - حتى بمقاييس الثورات العالمية - تجربة ثورية جديدة .

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها :

أولا - ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حشد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى بقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعاً - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يصددها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامساً - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان .

وان اعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمتة العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الاكبر .

ان تجربة الشعب المصرى احدثت أصداً بعيدة المدى فى نضال أمتة العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الارض العربية كلها ، وليس من شك ان هذه الحركة كانت احد الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

ان الأصداً القوية ، التى أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شباباً متجدداً .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد فى حد ذاته - وحدة شعوب الأمة العربية .

واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد ألقيت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر ، فان تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر ، وليس من شك أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمتة العربية .

ان اصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم
تقتصر على آفاق المنطقة العربية ، وانما كانت للتجربة الجديدة
الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى افريقيا وفى آسيا
وفى امريكا اللاتينية .

ان معركة السويس التى كانت أحد الأدوار البارزة فى التجربة
الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشاف فيها الشعب المصرى
نفسه ، او اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط، وانما كانت
هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها
ان فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها ، وانها تقدر على الثورة بل
ان الثورة هى طريقها الوحيد .

الباب الثانى

فى ضرورة الثورة

لقد اثبتت التجربة - وهى مازالت تؤكد كل يوم - ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى ان يعبر عليه من الماضى الى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الامة العربية ان تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الزواجب التى أثقلت كاهلها ، فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكم فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا . وانما لابد على القوى الوطنية ان تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التخلف الذى أرغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الامة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ، ولابد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للامة لتحمل هذه المسئولية .

والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الامة العربية والعريضة وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها ، ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . فانها - بما توصلت اليه من المعارف - نيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر

تقدما ، وتفرض على الدين تخلفوا أن يكونوا بالنسبة اليهم -
أكثر تخلفا ، برغم كل ما قد يبدلونه من جهود طيبة لتعويض
ما فاتهم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة
العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه ، والثورة
العربية ، أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج الى
أن تسليح نفسها بقدرات ثلاث . . تستطيع بواسطتها أن تصمد
لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر
محققة أهدافها من جانب ، ومحطمة الأعداء الذين يعترضون
طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

أولا - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر
المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرّد على سيطرة
التعصب أو الإرهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف
المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة
بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية .

ثالثا - الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار . .
وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تباعد
بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية
من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية . . وتبشّر
تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا امام
اهداف النضال العربى .

ان عهدا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف
اهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن
الضمير الوطنى للأمة وهى :

الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الاهداف كاد ان يفصل
مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هى الكفاية والعدل .

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمن
الطبيعى لأمة واحدة مزقتها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها،
والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع
على قبولها ، تتويجا للدعوة والعمل معا .



لقد كانت هذه الاهداف نداءات مستمرة للنضال العربى ..
ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد امام
هذه الاهداف .

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد
لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية
تواجه ظروفًا جديدة ، ولا بد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة
ان تجد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فإن التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل
ما توصل اليه غيرها .

ومع ان خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية
تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، الا أن الخلاف
الأكبر هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله
وتحكمه ، خصوصا هذه التغيرات البعيدة المدى التى طرأت على
العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م

ان هدد الظروف تأتى بتغيرات شاملة وعميقة على الجوانب
الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم .

وليس معنى ذلك ان النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب
اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن
معناه انه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسيرة لاتجاه التطور
العالم والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .



ان أبرز التغيرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية
الثانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا - تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك
عديدة ، ومنتصرة ، ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح
لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا - ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها
المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا - التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على إلحاقه مع الأهوال بجميع الأطراف فى أية معركة .

هذا فضلا عن التغير الأساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة أن تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا .

رابعا - نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الراى العام العالمى .

وفى نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافئ فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغيرات الضخمة فى العالم تانى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من أجل أهداف النضال الوطنى لكل الأمم بما فى ذلك أهداف الأمة العربية .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغيرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من أجلها .

بتفاعل هذه التغيرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية ، لم ينعكس

أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحسرية »
فان الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح
فى بورسعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦
انتصارا حاسما مازالت تتردد أصداؤه ، كما تمكن الشعب
العربى فى الجزائر من مواصلة الحروب المسلحة أكثر من سبع
سنوات اصرارا على الحرية •

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم
التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر •

ان تقدم وسائل الانتاج •• ونمو الحركات الوطنية والعمالية،
فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات •• وازدياد فرص
السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى
فى نفس الوقت - تخلق ظروفًا جديدة أمام التجارب الاشتراكية -
تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا
الاختلاف وتحتمه كضرورة •

والأمر كذلك فى تجربة الوحدة •• فان النماذج السابقة لها
فى القرن التاسع عشر - وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة
الوحدة الايطالية - لم تعد تقبل التكرار •• وان اشتراط الدعوة
السلامية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب
مثالى فى العمل الوطنى •• وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة
لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية فى ظروف
العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها
الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها ، سواء أكانت
هذه القواعد فى قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان
مصالحها ، أم كانت فى مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية
التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى •

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم ، لا بد لها أن تواجه

يفكر جديد لا يحبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته . . .
وان كان فى نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الفنيه التى
حصلت عليها الشعوب المتاضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لا تعيش فى عزلة عن بعضها ، وانما
التجارب الاجتماعية - كجزء من الحضارة الانسانية - تعيش
بالانتقال الحصب وبالتفاعل الحلاق . .

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . . لكنه فى كل بلد
كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .
وكذلك التجارب الاجتماعية .

انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . . قابلة
للدراسته المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الجمع عن عريق
التكرار .

وهذه أولى مسئوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة
العربية ، ومعنى ذلك ان هذا العمل الثورى الطليعى ، لا بد ان
تتحمل القسط الأكبر منه القيادات الشعبية الثورية فى الجمهورية
العربية المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية
مسئولية أن تكون الدولة النواة ، فى طلب الحرية والاشتراكية
والوحدة . . . للأمة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن ان تتأمل تاريخها ،
وان تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة
فى ثبات على أرضها .

الباب الثالث

جذور اتصال المصري

منذ زمان بعيد في الماضي ، لم تكن هناك حدود بين بلاد المنطقة التي نعيش فيها الأمة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التي تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية في التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعيش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما - بالوعي ، وباللاوعي في بعض الأحيان - تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقته ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى ، كما تؤكدنا بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والافريقية .

وكان الفتح الاسلامي ضوءا ابرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي . وفي اطار التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية .

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في صد أولى موجات الاستعمار الأوربي التي جاءت متسترة وراء صليب المسيح، وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الحراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الأدبية في حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة ، وجعل من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هي التي صنعت اليقظة المصرية في ذلك الوقت - كما يقول بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الأزهر يهوج بتيارات جديدة تتعدى جدرانها الى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذي كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التي ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التي طورتها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية في مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقاً جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري . وقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي ، وإذا كان هناك شبهة اجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ، فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه . ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

إن اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم الياباني أن يمضي ثابت الخطى ، فإن المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة ألحقت بها أفدح الأضرار .

إن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبي في مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد ود بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها في ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فإن الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها إلى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الأموال المنهوبة من المستعمرات

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر الى حقول كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد علي ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التي أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم ، وانما استطاعت تحت المحن العصيبة في هذه الفترة أن تحتزن طاقات تحفزت لاطلاقها في اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا - أيام الصحوة التي سبقت النكسة من حكم محمد علي - الى أوروبا ليتمكنوا من العلم انحديث ، فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن أن يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الحسبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافي جديد راح ينشر ألوانا من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادي النيل كانت بمثابة الومضات اللمعة التي لفتت أنظار العناصر المتطلعة الى التقدم في المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها في النصف

الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا
لفنونه وملتهقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة
والموضومة .

ونجد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة
بازمن انجديد يستجمع قواه ويتحفرز ، وكانت بريطانيا بالذات
لا يحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن
ثم انفت بتعلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين
الثورى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة .
وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ - ضمنا
لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية ، وتأييدا لسلطة الحديو ضد
الشعب - هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقضاء
النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرى ومؤامرات المصالح
الاحتكارية الاستعمارية والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على
باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء
المستغلين الأجانب - ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة
على الأرض المصرية .

ان وادى النيل ، لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى
مواجهة هذا الارها بالمتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى
والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية وأصداء القتال
الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى
انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا
الشعب الباسل ، وعن حسرة انيفظة التى لم تقهرها المصائب
والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابي ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل في آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .
لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالإصلاح الديني .

وارتفع صوت لطفى السيد ينادي بأن تكون مصر للمصريين .
وارتفع صوت قاسم أمين ينادي بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعيد خيبة الأمل في الوعود البراقة التي قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفي مقدماتها وعود ويلسون التي ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم ..

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فان الأسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ، ولا بد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما أميناً ومنصفاً .

أولا - ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا - كاذ أن يكون تاما - مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي ، الا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعي ، حتى لقد ساد تحليل خاطيء في هذا الظرف رده بعض المؤرخين ، مؤداه ان الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحي فان هذا الرخاء كان محصورا في طبقة ملاك الأراضي وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بحرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان في القاعدة - بتناقضه مع الرخاء في القمة - من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقسود الثورة وضحاياها . . لكن القيادات التي تصدت في مقسمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالي هي قصارى الجهد في ذلك الوقت ، في حين أن الدعوة الى إعادة توزيع الثورة الوطنية أصلا وأساسا كانت هي المطلب الحيوي الذي يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو إبطاء .

ثانيا - ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تملأ بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم

تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات في أن تتعلم من التاريخ . وفشلت أيضا في أن تتعلم من عدوها الذي تحاربه ، والذي كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد (بلفور) الذي أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى ، فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة ، حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن أهدافه ..

كل هذا والحركة الثورية الوطنية فى مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها . وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

نالك - ان القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب

فى ذلك الوقت • ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى ، وكان منطق الأوضاع الطبقيّة يزين لها هذا الخلط •

ان الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنع من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها • وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراپ الاحتلال •

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحته الاستعمار ، والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلف على الغنائم دون نصر •

وكانت النتيجة ان أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له •

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ - التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت - بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ • فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى •

الباب الرابع

درس انتكاسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصري هي هذه الفترة الطويلة الحافلة بالخدعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبّهت القوى الشعبية للخطر الذي يتهددنا من مطلق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدأ التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة - لولا صلابه الشعب ومعدنه الاصيل - أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الازمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية ، وأسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الأرض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، وأشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية :

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب إلى الجسو الحزبي
الفساد جماعات من المثقفين ، كان في قدرتهم أن يكونوا حراسا
على أمانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم .
كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهّد لفئة من الرأسماليين ،
ورثوا في حقيقة الأمر نفس دور المغامرين الأجانب في القرن التاسع
عشر . . بكل سطحيته التي لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قسدر
اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته واستنزافها في أقل وقت
ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعا إلى الحد الذي دفعها
للارتقاء في أحضان القصر تارة ، وفي أحضان الاستعمار تارة أخرى .
وفي الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما في صف واحد
وإن بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف . . لكن
الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف في الصف المعادي لمصالح
الشعب . . والمضاد لاتجاه التقدم .

إن سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعهما الدخيلة ، واتجاه
التقدم كان محققا أن يجرفهما معا إلى نفس المصير .

وفي ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديموقراطية مضللة،
استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب
عن حقيقة مطالبه .

إن الديمقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر تلك
الفترة كانت ملهاة مهينة . .

إن الشعب لم يعد صاحب السلطة . . وإنما أصبح الشعب
أداة في يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطني ،
وإنما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات

الحاكمة وأصدقائها • ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعي من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ •

ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليهم • •
يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى إرادته عليهم •

ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات
ان هذه الأزمة العنيفة فتحت أمام سلطات الأسرة المانكة أبوابا
جاهد النضال الشعبي طويلا لكي يسدها •

لكن انتكاسة الثورة شجعت الأسرة المالكة على تجاوز كل
الحدود • وفي جو الأزمة لم يعد الدستور - الذي رضيت به
القيادات الثورية منحة من الدخيل ومنه - الا مجرد قصاصة
ورق • بهتت عليها الحقوق الشكلية التي كانت قد أقيت للشعب
لينشغل بها ويتلهى •

ولقد استسلمت القيادات التي تصدت للنضال الشعبي أمام
سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد • • وركعت جميعها
تلتمس الرضا الذي يصل بها الى مقاعد الحكم • • وتخلت بذلك
عن الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلي طواعية
عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الأصلي •

وانتهى الأمر الى حد أنهم هانوا على الشيطان الذين باعوا
أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغيير الوزارات أصبح له
ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه •

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية
تحكم على نفسها بالذبول • • وبالموت •

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر في حلقه بمرارة الذل
الذي أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار
بنضاله استهانة فاقت كل حدود الاحتمال البشري •

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعي لكل الشعوب المستعمرة
لكن الكراهية المرة التي يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين - والتي
مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد أسبابها - تستمد مبرراتها
من هذه الفترة .

ان الاستعمار في هذه الفترة لم يكتف بإرهاب شعوب الأمة
العربية كلها . . . وانما استهان بنضالها وبحقها في الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التي قطعها على نفسه خلال
الحرب العالمية الأولى .

وكانت الأمة العربية تتصور أنها قريبة من يوم الاستقلال
ويوم الوحدة .

ان الامل في الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية
قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ،
واخترع ساسة الاستعمار كلمات مهينة لتغطية الجريمة التي أقدموا
عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعه من الأرض العربية في فلسطين قد أعطيت من غير سند
من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية . . أرادها المستعمر
لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما
أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة كما أرادها
المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق
عن المغرب .

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية
تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا نقيم وزنا
لوجود الأمة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الامة العربية وصلت الى حد ان جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها كانت تحت القيادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس .. بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت في يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من نفس السياسة الذين أعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف نمضى قبل أن تنسى الامة العربية مرارة التجربة التي عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والامانة .

ان الامة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته ، ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الأشباح الكثيرة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه .. برفضه العنيد ان يشترك فى الحرب التي لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات والأسواق .. بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى الذى جر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التي رفعها المتحاربون أعلاما فوق رؤوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده ، ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت أصداء طلقات الرصاص ، وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها .
لم تكن تلك هى الثورة ، وإنما كان ذلك هو التمهيد لها .

كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .
ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة .
ان غضب الشعب المصرى الممهد للتغيير بدأ يجاوز النطاق الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها وفى أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ أقدم العصور ، وان كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة - مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين - كان يمكن إطفائه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادتته اشتعالا .

ان الفئسة المتحركة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، بل كانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع أو آلامها .

ان شرارة الغضب أشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلته التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

ان الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ •

ان أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القسوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها •

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة ، هى انها استولت على الأمور فيه ، واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره •• وهو جانب النضال الشعبى •

انها قامت بعملية تصحيح للأوضاع بالغة الأهمية والخطر فى تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى •

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه •

ان الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى •• ومن ثم فتح الطريق أمام ارادة التغيير •

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى نفس الليلة :

لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أدواتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب ••

كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الحياة والغدر •

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة .

ولقد أثبت الوعي الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى التى ألقته تطورات الظروف عليه .

ان الوعي الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك أمكن اجتياز العقبات التى ركان يمكن أن تعترض طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف التجربة التى عاشتها مصر تلك الأيام .

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم .

وكان يمكن أن يتحول من ناحية أخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة .

لكن أصالة الوعي الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الأمور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى .

ان أصالة هذا الوعي وقوته هما اللذان فرضا أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الأمانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعي وقوته هى التى رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفى طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك فى هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثورى الأصيل على منطق دعاء الإصلاح واختار طريق الثورة الشاملة .

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بقوائمه تسنده واعادة طلائه •

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الاساس
••••• صلبا شامخا ••

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار أنقاضا وركاما في مواجهة التجربة الجديدة •

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة •• هذا السقوط الكامل السريع •• كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم •

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى •• ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد أكثر من اهتمامه بالأنقاض التى تداعت •



ان الباب الذى انفتح على مصر اعياه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره •• لقد كانت هناك أنقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق • كما كانت هناك رواسب متعفنة من مظامعه البالية المهزومة •

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدرن الحياة العامة سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتهما عن الأهداف الأصيلة التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ • لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة « ساوم واستسلم » التى صاحبت فترة الأزمة وطبعتها بهسدا الطابع المهين •

وكانت الأوضاع الطبقيّة قد أبعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها •

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ الستة المشهورة ولكن هذه المبادئ كانت أعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الأمر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الأثر .

ولكن الشعب المعلم صانع الحضارة . . راح يلقي طلائعه أسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده . وراح الشعب الكادح يكس مواد البناء ويقتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة .

ان الشعب المعلم أراد لطلائعه الثورية أن تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى . . وأوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

عن الديموقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي *

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عتبات
لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته كما يتصورها
وكما يريد لها ، كما انها قفزت عبر مسافة التخلف الاقتصادي
والاجتماعي تعويضاً لما فات ووصولاً الى الآمال الكبرى التي تبدو
لخلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه

من هنا فان العمل الثوري الصادق لا يمكن ان يكمل بغير سمتين
أساسيتين :

أولاهما : شعبيته .

وثانيتهما : تقدميته .

ان الثورة ليست عمل فرد . . والا كانت انفعالا شخصيا يائسا
تضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة . . والا كانت تصادما مع
الأغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ومدى ما تعبر به
عن الجماهير الواسعة ، ومدى ما تعبته من قوى هذه الجماهير
لإعادة صنع المستقبل ومدى ما يمكن أن توفر لهذه الجماهير من
إقدرة على فرض إرادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى امانيها .

ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل .

ان الديموقراطية هى الترجمة الصحيحة لتكون الثورة عملا شعبيا .

ان الديموقراطية هى تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لتكون الثورة عملا تقديميا .

كذلك فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل . . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرص . . . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .
ان الديموقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديموقراطية هى الحرية السياسية . . والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل الصديق مع النفس . . قد مكناه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسقط مهرجان النصر العظيم
ان يدرك انه لن يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو
اقى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .
ان المعركة المجيدة مكنته من ان يكتشف قدراته وامكانياته
وبالتالى ان يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية .
ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم
يكن نهاية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى ، وكان مجرد
مركز أكثر ملائمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية
و ضمانها مزدهرة على أرضه الى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى
السويس هو :

« لمن هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من
قلب المعركة الرهيبة ؟ » .

وكان الرد التاريخى الذى لارد غيره هو : « ان هذه الإرادة
لا يمكن ان تكون لغير الشعب ، ولا يمكن ان تعمل لغير تحقيق أهدافه »
ان الشعوب لا تستخلص اراداتها من قبضة الفاصب لكى تضعها
اقى متاحف التاريخ ، وانما تستخلص الشعوب اراداتها
وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على
تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحل فى تجارب
الأمم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر
بالأمل فى نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها
ضد الضغط الخارجى ، وتوهمت خطأ ان أهدافها الثورية تحققت ،
ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير فأسية أن عناصر الاستغلال

الداخلي متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فإن الصلة والتعاون بينهما تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها . ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما - وبعد فوات الأوان فى كثير من الأحيان - أنها بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضماناتها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لاتلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك فى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه قبول النظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعوب أخرى .

ولاتملك أية حركة شعبية - فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى - أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لاتفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها . فان ذلك تعصب لاتقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

ولكنها فى حاجة الى أن تهضم كلّ زاد تحصلّ عليه وأن تمزجه
بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية . .

إنها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى ممارسة الحياة على أرضها .

وإن تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم — كشأنها فى
حياة الأفراد — طريق النضوج والوضوح .

ومن ثم فإن الحرية السياسية ، أى الديمقراطية ، ليست هى
نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فإن الحرية الاجتماعية ، أى الاشتراكية ، ليست
التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة
الوطنية .

أن مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى
الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار
باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى
على أى مضمون اقتصادى .

أن ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية
فقط ، وإنما ما لبثت الضربة أن وصلت الى هذه الواجهة السياسية
الخارجية ذاتها ، فإن الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة « الاستقلال »
المكتوبة على الورق ولم يتسورع عن تمزيقها فى كل وقت وفقا
لمصالحه .

لكن ذلك كان أمرا طبيعيا . .

أن واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية
الرجعية ، والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها

بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعي - بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة - أن نجعل الوزارات في عهد ديمقراطية الرجعية ، وفي ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطني - لاتستطيع أن تعمل إلا بوحى من ممثلين الاستعمار في مصر ، بل أنها في بعض الأحيان لم توجد إلا بمشورته وبأمره ، بل لقد وصل الحال في إحدى المرات إلى حد أنها جاءت إلى الحكم بدباباته .

أن ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى في ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين أنه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية في صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية في صورتها الاجتماعية .

أن من الحقائق البديهية التي لاتقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية .

فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من البلدان ، فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع .

أنه يتحكم في المصالح الاقتصادية ويملي الشكل السياسي للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية في مصر - قبل الثورة - في يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتما أن تكون

الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيراً عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير موارد شسعار : « ان الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الإقطاع ورأس المال المستغل يمثلان أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف بضمنى بالهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال - مهما بلغت درجة الإيلام فيه - كان اعترافاً صريحاً وصادقاً بالحقيقة المرة .

ان سيادة الإقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تكمن لهما طبيعياً وحتمياً من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخدعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الأساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلاً .

أن البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وإنما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك فى أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى .

بل أن الرجعية لم يكن يضرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى مادامت تملك جميع صمامات التوجيه ومادامت يسدها تحت كل الظروف أغليبتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

أن حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

أن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ - فى الريف كان التصويت اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة قلم يكن يملك إلا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض أو وفق مشيئته ، أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التى يعمل فيها بما لا يكاد أن يكفى لسد جوعه .

٢ - فى الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ - فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف عن أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما احست بوجود

ميارات متعارضة مع ارادتها . وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات - وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ - تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف ؛ وفى نفس الوقت فان الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب - تحت ضغط الفقر - جعل من سرية الاقتراع - وهى أول الضمانات لحريته - أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى - التى تسند حرية التمثيل الشعبى - فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين - حتى من ملاك الأرض الصغار - طحتهم الاقطاعيات الكبيرة لسيادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ماتكون الى السخرة ، تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من حسد الجوع . كما ان عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سننى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كما أن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة التحالف مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ،

وأصبح العمل سلعة من السلع فى عمليات الإنتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه . ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت إفسادها .

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياح حرية الصحافة ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

وانما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صورته عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات انبثالة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى عملية رأسمالية معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة - ومع هذا التطور - لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت « أولا » فى إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا ذون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة « ثانيا » بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى

قدرتها الا أن تخضع لارادة رأس المال المستغل وان تتلقى منه
« وليس من جماهير الشعب » وحيها واتجاهاتها السياسية
والاجتماعية .

ان حرية العلم التي كان في مقدورها أن تفتح طاقات جديدة
للأمل ، تعرضت هي الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية
الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لا بد لها أن تطمئن الى سيطرة
المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على
نظم العلم ومناهجه ، فأصبحت لاتسمح الا بشعارات الاستسلام
والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح
للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطني على
قير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها تائبين وراء سحب من
الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول
الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس
والجامعات ، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين
يعملون الانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه
بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها
وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ،
وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها

أن تكون ضمن الطلائع النائرة ، فكسر مقاومتها وقرض عليها
أما أن تستسلم لأغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ،
وأما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

أن عمق الوعي الثورى وأصالة ارادة الثورة للشعب المصرى
قد فضحا التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت
باسم التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

أن عمق الوعي الثورى وأصالة ارادة الثورة وضعا - بنجاح -
شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ، ورسمنا - من
الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل ، معالم ديمقراطية الشعب .
ديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن
الديمقراطية الاجتماعية ، وأن المواطن لا تكون له حرية التصويت
فى الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة .

● أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

● أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة
الوطنية .

● أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر
أن يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

ثانيا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل
سيطرة طبقة من الطبقات . أن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى
هى سلطة الشعب . . سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغى أن يكون حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم، أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

إن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والإخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى توصلها منها استغلال الجماهير .

إن الرجعية تملك وسائل المقاومة .. تملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

إن الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية - أولا وقبل كل شيء - من جميع أسلحتها .

إن إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات .

إن إزالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أى بوسائل العمل الديمقراطى ، بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولا بد أن ينفصح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

ثالثا - ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فاعليتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة - عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة - لعدة ضمانات لازمة .

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة . كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

كل ذلك - فضلا عما فيه من حق وعد باعتبارها تمثيلا للأغلبية - ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى ، نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع

مستوياتها بما فيها المجلس النيابي ، باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ - أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف . كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالبحاح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطات الشعبية فأنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها .

٣ - أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويطور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ - أن جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري . أن جماعية القيادة ليست عاصما من جوع الفرد فحسب ، وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات . كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعاً - أن التنظيمات الشعبية - وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية - تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة . أن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذي كان يتخفق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين - فضلا عن دورها الانتاجى - هي منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .
ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت بقوانين يوليوي العظيمة الى مركز طبيعي فى قيادة النضال الوطنى .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى ارباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد مساهمات العمل .

خامسا - ان النقد . . والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ولقد كان اخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة - بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية - تسلب حرية الراى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

كذلك فان ملكية الشعب للصحافة - التى تحققت بفضل لقائهم تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن

الأجهزة الإدارية للحكم - قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية
الرأى ومكنت أقوى الضمانات .. لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها - هذا
الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة - قد خلصت من تأثير الطبقة
الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن
الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها
ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو ان تكون الصحافة
لشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا - ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة
لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر فى تكوين المواطن
وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية .

ان التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب
الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى
أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد
من القدرة على إعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لابد أن
تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها
الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد
لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل
لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل إليه من غير موانع
مادية أو تعقيدات إدارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغيرا جذريا من
الاعماق ، لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة
ولابد - بأسرع ما يمكن - من تحويلها لتكون قادرة على خدمة
ديمقراطية الشعب كله ..

ان العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة
لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة في احساسها بالانسان
صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب
فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه خلاقة ومبدعة
يتمكس أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها
وكشفه لجوهرها الصافي النقي .

الباب السادس

في ختمية الحل الاشتراكي

أن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .
أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرصة متكافئة
أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية . .
أن ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين
المواطنين ، وإنما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه
الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير
الشعب العاملة .
أن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعائمتيها من الكفاية والعدل هي
طريق الحرية الاجتماعية . .
أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في
مصر - وصولا ثوريا إلى التقدم - لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء
الاختياري وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضتها
الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة
المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .
أن التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع
الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق
الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من
مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي نزع الاستعمار البريطاني
النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي
استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

إذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج في لانكشير ، فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا بنقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع الفلاح المصري .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق قد مضى عهدا . وينبغي القضاء على ماتبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا في افريقيا .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . أما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة . ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد امرا محتملا في ظل القيم الانسانية الجديدة . .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار ، كما ان هذه القيم اسقطت السخرة . .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وانما كانت ايجابية في تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم . .

ان الاشتراكية العلمية هي البصيرة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم . .

ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود،
والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك
طريق الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على
التخلف ، لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن
نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا
على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين
للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما - انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار
الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير . .

وثانيهما - ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها
بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجن
أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين
السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك
منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع
الربح الأنانى . .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى . .
ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ - تجميع المدخرات الوطنية .

٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه
المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج - وهى ناحية عدالة التوزيع - فان الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لى يقترب يومه .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدق .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق اهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تُلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترقب عليها وإنما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر ، بقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما
مما .

ان ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن
تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية
وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن
يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن
استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة
عملية وعلمية وانبانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم
حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة
والمحتلمة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية
باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات
الى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان
الذي فرضته اناية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب
المناضل .

والتخطيط - من هذا كله - ينبغي أن يكون عملية خلق علمي
منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا ، فهو ليس
مجرد عملية حساب الممكن .. لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة
الصعبة التي يكمن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وانبانيا %
هذه المعادلة هي :

كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟ . .

وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ؟
هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات
الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب إيجاد
تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع
كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الإنتاج هي توسيع
نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الإنتاج .

وان الصلة بين الإنتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جرياتها
تصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد
فيه . .

ان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية في التخطيط
وعلى لامركزية في التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع
الشعب وأفراده . .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على
كاهل القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الإنتاج في طريقها المحدود
من أجل الكفاية ، وانما هو في ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن
هذا القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه . .

ان النضال الوطني لجماهير الشعب هو الذي صنع نواة القطاع
العام بتصميمه على استرداد المصالح الإحتكارية الأجنبية وتأميمها
واعادتها الى مكانها الطبيعي والشرعي وهو الملكية العامة للشعب كله

كذلك فان هذا النضال الوطنى - حتى فى ابان معسكرته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار - اُضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية فى مصر ، وهى الاموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الاجنبية . وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى - فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه كل مراكز الاستغلال الطبقي - هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الاكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت القطاع العام من أداء دوره الطبيعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا - فى مجال الانتاج عموما :

● يجب ان تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج - كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها - من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا - فى مجال الصناعة :

● يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها ، داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب ، واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا - فى مجال التجارة :

● يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام ، وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال ، فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثماني القادمة - وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات - أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة

الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف . .

رابعاً - فى مجال المال :

● يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لا بد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامساً - فى المجال العقارى :

● يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال . . و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الإصلاح الزراعى قد انتهت الى وضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للاب والام وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع .

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدي الى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى أو الى الغير .

كذلك فى مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد

وربطها - بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وأن كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة أى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

أن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ - بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين - امتدادا لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن انمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السامى الذى تحققت فيه . . لولا قوة ايمان الشعب ، ولولا وعيه ، ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها : والجهد الموفق الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى . . . قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ان هذا كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداداه بالعناصر المخلصة من أبنائه . . لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة . . .

ومن المؤكد أن الاجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

ولقد تمت - بعد أن بدت محاولة الانقضاخ الرجعى على الثورة
الاجتماعية - عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية
والتحكم ..

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل
والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة
للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقيّة الممتازة .

ولقد أكدت هذه الاجراءات ان الشعب قد عقد عزمه من غير
تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا أو نان
طفيليا انتهازيا .. على أنه من الواجب أن لا يستقر فى أذهاننا أن
الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد ..

ان الرجعية مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد
يفريها بالتصدي للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى اعتمادها على
الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار
ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل
رجعى مهما كانت أساليبه ومبهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية ان تتخلص نظرتنا الى التأميم
من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة ان تلصقها به .

.. ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال
الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية - كما ينادى أعداء
الاشتراكية - وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها فى الحالات
التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح
الشعب .

كذلك فإن التأميم لا يؤدي الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الانتاج أو رفع مستواه النوعي ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلا بد لنا ان ندرك ان الايدي الجديدة التي انتقلت اليها المسؤولية في حاجة الى المران على تحمل مسؤولياتها ، ولقد كان محتما على أي حال ان تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الايدي الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم - كما تنادي بعض العناصر الانتهازية - عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغي بالتالي ممارسته في غير أحوال العقوبة .

ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .



علي ان الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن ان تُلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من اجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التي تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد - كما كان في الماضي - على الاستغلال الطفيلي . . .

ان الازمة التي وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع في واقع الأمر من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزع ثروة مصر الى خارجها في القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التي كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لافائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حقنة من الرأسماليين ليسوا في معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار . .

كذلك فإن الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكممة في الشؤة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير

ان التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية السليمة وهي ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي - حتى وان تصورنا امكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية الا ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة ان تبدده في الوان من الترف الاستهلاكي يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي والقضاء على كل أمل في التطور الديمقراطي . .

لكن الطريق الاشتراكي - بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا وبما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ العرص .

أن الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي
سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى
حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله ...

أن تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانتهاء كل
قيد للاستغلال يحد من حريته ...

أن الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما عملا
تستطيع ان تحلق الى الافاق العالية التي تتطلع اليها جماهير
الشعب ...

الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن الذي كان فيه مصير الأمة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر في العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الانسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

والهدف الذي وضعه الشعب المصري أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومي مرة على الأقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق الى التقدم مع مراعاة التزايد في عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة • واذا كانت محاولات تنظيم الأسرة، بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة •

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة •

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما أمام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للإرادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها •

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد •

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعترض قواهم تحت ضغط المسئولية ، وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم أخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة قابضة بها •

ان ذلك يتطلب جهوداً جبارة في ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير ١٠٠٠ وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاستراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وانما هو يؤمن - استنادا الى الدراسة والى التجربة - بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفي الطويل الى ملكية الأرض ، وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية في مصر التى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق اذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى - على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة - قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حد متقدم خصوصا اذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ، مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب .. وانما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتسائر عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج . ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وكده المتواصل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فان هذا الهدف - فضلا عن أهداف زيادة الانتاج - كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الري الكبرى والتى أصبح رمزها العتيق سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة .. هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى

والا بالتوسع في مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة
للأرض اقتصادا قويا نشيطا . . .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق اليها معركة
الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقى فى الزراعة . . عن طريق قهر الصحراء
والبوار .

ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية
واحدة .

ان الحضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى
النيل ، وينبغي الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من
ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلابة لا تهدر
هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم،
والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق الى
ملكية الأرض .

والثانى : هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع انتاجية
الأرض المزروعة .

ان الكيمياء الحديثة قد درست طرق الزراعة وأساليبها
وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة
من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن
من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيما
محققا . . .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات
المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه
الدراسة .

والثالث : ان تصنيع الريف - اتصالا بالزراعة - يفتح فيه
أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغي أن نذكر دائما ان الصناعة بالتقدم
الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة
على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى
ان حق العمل - فى حد ذاته - هو حق الحياة من حيث هو التأكيد
الواقعى لوجود الانسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى
الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج
الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال
الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

* * *

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت
على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير
شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك
الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد
جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبية
طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط
الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب
القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضري ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

• ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصا من الناحية الثقافية - تسوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهدها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد تسوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى . . . وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

* * *

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس ، وتقضى ببرامجته دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا وان يأخذ فى اعتباره جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .

* * *

ومن الناحية الاقتصادية .

ينبغي أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم ، ان

حصلنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة . . . وإنما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى تأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال أن يطرح رأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمال باعتبار أن هذه الآلات الحديثة - خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه - لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى بمرور الزمن فى المدى الطويل . . . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج .

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع وبالتالي يفتح فرصا أوسع للعمال .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق الى أقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال إهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها . . .

ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعة الثقيلة ، فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان الموارد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التي تكسيها قيمة مضاعفة في الأسواق وهي بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعي كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ، ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحها من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما في مطالب الاستهلاك . . وتوفر مصدرا قيمة من النقد الأجنبي ثم هي تتيح في الوقت الحاضر فرصة للتوسع في التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة في الصناعات الثقيلة على المستوى العالمي .

والصناعات الغذائية - في ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أي سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف كذلك، فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها الطلب الاستهلاكي بارتفاع مستوى المعيشة .

وبصورة شاملة . . فان الصناعة يجب أن تضع في برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام ، تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما انه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل والتي تطلبه كحق إنساني مقدس ، وفي نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبي الذي يواجهه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانسانى الذى لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى اقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة - مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له - لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداء ، وتجنيدتها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل - من غير مبرر حقيقى - امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطورا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

لقد اصبح العامل هو سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور واشتركا ايجابيا فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى ارباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأساس فقد أصبح يوم العمل سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لابد ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب ان تكون كاملة عن ادوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج - التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان وبلا اشتراك فى الادارة والأرباح - مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونه طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منه قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيسادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من اوقات الفراغ والأجازات بما يسهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن مقبلاس

غير انجاح عملية التطوير الصناعي ، وغير طاقتهم على العمل من
أجل هذا الهدف ، وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى اقامة هياكل الانتاج
الرئيسية هو اساس الانطلاق نحو الأهداف الجديدة للانتاج فى
الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة
الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا
 واجتماعيا ، من التخلف الذى كان ، الى التقدم الذى يتطلع اليه
النشال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه - بكفاية - شبكات السكك
الحديدية ، تنشرب المصارف ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع
أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم
تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء
منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى
بلد يقع فى قلب العالم البحرى ويطل على أعظم بحاره أهمية من
نواحي الاقتصاد والسياسة وهما البحرين الأبيض والأحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحي تفتح
امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم - بجانب
القطاع العام - بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد
من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ، ويقوم بدور هام
منشط لها بما يفتح من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط
الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص .. وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ، ويساهم في الوقت نفسه في عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمي بينها ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التي تواجه عملية التطوير .

والهدف الثاني : زيادة كفاءة القطاع العام الذي يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادي في عملية التطوير الصناعي على الاساس الاشتراكي .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفع الثوري كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التي صنعها الاستغلال الذي ألقي ظللا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالي فان الطريق أمام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن او ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التي تم رسمها بدقة في قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردي الذي يخدم المصلحة العامة لتطويره كما يخدم مصلحة أصحابه في الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون ان قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون في خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنية فى أن الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة — ان إعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وانما هى تنشطها من حيث هى تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الأول .

ان دور رأس المال الأجنبى فى الاستثمار المحلى أمر يمكن الاستطراد اليه فى هذه المرحلة ان رأس المال الأجنبى تحيط به — فى نظر الدول المتخلفة خصوصا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى — سحب من الشكوك والريب المظلمة .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعدادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع فى ظلها ان يسمح

لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

ان الأمر يتطلب وضخام أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المال العالمي الذي يفضل دائما أن يجري وراء المواد الخام البكر في مناطق لم تنهيا للنهوض الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .



من هنا فان التطوير الوطني - في الدرجة الأولى - يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق أهدافه . وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم .

وفي الدرجة الثانية فان التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع أن يفي بها دون عنت أو ارهاق ، والقروض - بالتجربة - طريقة واضحة في حدودها ، فان مشكلتها تنتهي تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطني - في الدرجة الثالثة - مستند لقبول اشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كـ مستثمر ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبي في إدارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا - وإلى غير حسد - إلى المستثمرين ، وذلك أمر يجب أن لا يتبرك على إطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتي دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التي لا مفر فيها من قبوله في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا في نظرتة الثورية الواعية يعتبر ان المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة في التقدم نحو تلك التي مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعضا ما نزعته من ثروتنا الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختياري على الدول المتقدمة ، وهو اقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات المياضي الاستعماري تعويض به الدين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .



ان الانتاج كله للمجتمع في خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من ابنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التي يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطني مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .. ان تكافؤ الفرص هو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده في حقوق اساسية لكل مواطن ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها : حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادي ، ولا بد ان تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن .. في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه ، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني وازدانة افكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة في ميادين المختلفة .

وثالثها : حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه ومع العلم الذي تحصل عليه - ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية في حياة الانسان - تأكيد للوجود الانساني ذاته ..

ومن المحتم في هذا المجال ان يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما ان هناك بحكم العدل حداً أعلى للدخول تتكفل به الضرائب ..

ورابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في

النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمّنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الاجيال العاملة أن توفر لها كل مايمكن من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمنا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافتنا وطنية حرة تفجر ينباع الاحساس بالجمال فى حياة الإنسان الفرد الحر .

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان وعلى منحسه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

وان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين - ضد طبيعته وروحه - لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان . ان كل بشر يبدأ حياته امام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها اعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبيقه تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لفالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

ان الله - جلت حكمته - وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما ان حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال .

ان الفبيد يقدرّون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان .. والايمان بغير

الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحافز الذي يصد كل فكر جديد ويتسرك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان .

ان الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم والى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد - في صنع مستقبله وفي تحديد مكانه من المجتمع - وفي التعبير عن رأيه ، وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان - لابد أن تصونها له القوانين .

ولابد أن يستقر في ادراكنا ان القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

وكذلك لابد أن يستقر في ادراكنا انه لا حرية للفرد بغير تحرير أولاً من برائن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذي يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هي مدخلها الوحيد .

انه القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعي في الفرصة المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقي الذي يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله . . بأن يفتح من الثغرات في صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد ان تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحاً لها وتجعل من شعبه وقوداً للنار .

ان ازالة التصادم الطبقي - الناشئ عن المصالح التي لا يمكن ان تتلاقى على الاطلاق بين الدين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم - لا يمكن ان تحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن ان تفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعي الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح اوسع الابواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو احد الاهداف الاجتماعية العظيمة الى سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من اجلها ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثوري العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة امرا قابلا للتحقيق لأول مرة في مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية السليمة وينفس القيد فان القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هي الضمان الاخير لها .

وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في اى صورة من صورته .

كذلك فان حرية الصحافة وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب ان تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى اداة شعبية ولكن الصحافة

الحرية يجب أن تكون رقيباً أميناً على أداة الإدارة الشعبية شأنها
في ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فإن سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده
ونمواً بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

إن كثيراً من المواد التي ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد
جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف ، وإن أول ما يعزز سلطان
القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

إن القانون أيضاً - وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية
- لابد أن يسايرها في اندفاعها إلى التقدم ولا يجب أن تكون موانع
قيوداً تصد القيم الجديدة في حياتنا .

إن الطريق إلى الحرية قد أصبح مفتوحاً من غير حواجز
ولا عوائق .

إن هذا المجتمع الجديد الذي يبنيه الشعب العربي في مصر
على نهج الكفائية والعدل يحتاج إلى درع واق في عالم لم تصل
مبادئه الأخلاقية إلى مستوى تقدمه العقلي .

إن دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة هو أن
تحمي عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين
عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد
أن تمنع الشعب من الوصول إلى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فإن الشعب يمنع قواته المسلحة ما يجعلها دائماً
في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذي تتمكن منه
دائماً أن تخدم أمانه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفاني .

أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة في اطار المنطقة العربية التي تقع مسئولية سلامتها في الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فإن هذه القوات لابد لها في تسليحها أن تسير التقدم العلمي الحديث ، وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكفي جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك في أن التقدم الذاتي هو في جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الأخطار المترتبة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش في منطقة مفتوحة للأطماع الباغية . وأن من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

أن الجمهورية العربية بالذات - طليعة النضال العربي التقدمي وقاعدته وقلعته المحاربة - هي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

أن قوى الاستعمار العالمي واحتسكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي ، واغتصابها - دون ما سند من حق أو قانون - لصالح إقامة فاشية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكري الذي يستمد أخطاره الحقيقية من كون إسرائيل أداة الاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع هي الدولة

العربية الوحيدة فى الظروف الحالية .. التى تستطيع تحمل
مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط
العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى
يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد
قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

ان فاعلية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية
والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد اداة
القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن بها من رد التحدى
واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب أن يكون نصب أعيننا دائما الا نطفى احتياجات الدفاع
على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل
للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يغذى
اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه
الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن ان الحرية للوطن وللمواطن .. تتوافر قبل
كل شئ بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب - الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه
العظيمة وتسود العالم الذى نعيش فيه ، أن يكون مستعدا
باستمرار ، من أجل حرية الوطن والمواطن ، أن يدعم السلام
بالقوة .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق أهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العنصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانساني .

لقد استطاعت مجتمعات أخرى في قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسييرها للعمل العبودي من أجل غيرها .

وفي مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة - بطريقة تتنافى مع الانسانية - لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية

كذلك تحقق في تجارب أخرى - تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذي لم تستطع أن تراه ، أو وصلت اليه وهي تحمل على قلبها أقفالا من الكبت النفسي ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الارهاب والطغيان . ان طبيعة العصر لا تحتل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبعت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه ..

والطبقة العاملة لا يمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج ..

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع ان تصنع الغد دون ان تساق اليه بحدايات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها امرا ممكنا وقابلا للتحقيق .
كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة امرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

ان العمل الوطنى على اساس الخطة لابد ان يكون محددًا أمام اجيزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة أمامه حتى يستطيع ان يعرف - فى اى وقت من الأوقات - مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة - فى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية - الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد اجيزة الانتاج ..

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على ان تتم العمالية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب

الزمن وحساب التكلفة .. والا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار ..

والأمر كذلك أيضا فى برامج الخدمات ..

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة وكذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة ونجاحها - فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف - هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى ، من الميوسيات الشائعة المبهمة والفاضة ، الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كائنا ويشدد فى اتجاها التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب ان تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات . بل ويجب أن تصل اليها بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون رأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة . كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى

أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عن التنفيذ ، كذلك من الضروري تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسؤولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال .

وانما ينبغي تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لافاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة سوف تساهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق أجهزة الادارة المركزية أو المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد

أهداف الانتساج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى تمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالي يصبح لا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ، ولكنها لازمة أيضا لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدنا اختياريًا لأهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل انها صمام الأمان له ، فانها تخلق القبوة

الشعبية القادرة على الانتفاض على كل محاولة للتأمر والقياس
بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل
الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام ، وتخلق
قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ،
ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد
الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه
والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير
عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود
المحققة لها .

ولابد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات
الشعبية الى قواعدها ، وتأكيد مسئوليتها امام المسابغ الاصلية
لقوتها . ولابد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية
الطبيعية وأن ثورة القواعد والحاحها الدائم من أجل التقدم سوف
يكون قوة دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق
اغراق الجماهير فى الامل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه
تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من ألام
الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة
الوصول الى الأهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثورى فى

أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الأحلام .

وليس من حق أحد في هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى ، وإنما تقتضى الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغاً لآمالها . .

ان ذلك أمر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت . . وينبغي أن يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسؤولين عن قيادة العمل تحقيقاً لهذه التطلعات .



والمراهقة الفكرية خطر ينبغي التصدى له والتضياء عليه . أن الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد . . انما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لا تحقته كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقية لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة انما يخلق نوعاً من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لا بد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .
أن الثروة التى يملكها هذا الوطن - صانع الحضارة - من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لا بد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الأحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشااكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية . أن هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة لو تركت خطأ وهما ، أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى نحتاج اليها . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر . اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . أن هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .



وبنفس المفسد فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى اد تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمد عملها وتلغى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للفساد الثورى

الذى صدر بأن : « يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » ،
أن ذلك لم يكن اجراء عدل فقط . . ، ولكنه كان محاولة للوصول
الى أن يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

* * *

والقيادات الجديدة لا بد لها أن نعى دورها الاجتماعى .
وأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف ،
متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت
اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجه أيضا
الى أن تؤمن بأن الاسراف - حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية -
هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود
معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر
لها كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة
المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة
الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن أخطارها
ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .
ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم أنقاض الماضى . . ولكن الثورة
هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انها مجرد انفجار
عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها
شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذي لا يد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به •

ان الشعب هو قائد الثورة •

والعلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري •
والعلم وحده هو الذي يجعل التجربة والخطأ في العمل الوطني تقسدا مأمون العواقب • وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطيء عشرات المرات •

ان مسئولية انجاعات ومعاهد البحث العلمي في صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة •

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير •

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست أبراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة •

ان قسدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطني اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد •

ان الأمم التي أرغمت على التخلف • اذا ما استطاعت أن تبدأ - الآن - معتمدة على العلم المتقدم •• تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل •

ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد في اللحاق بهم والسبق عليهم •

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لا بد لها من حلول علمية •

على أن مراكز البحث العلمي الآن مطالبة في هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع •

ان العلم للعلم في حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية في هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها •

لذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية في هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطني لأهدافه سوف يسمح لنا في مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم في العلم للعلم •

وليس العسلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الحيز المباشرة وحدها • ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف الحيز الذي نريده ••

اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة •

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء •• ولقد كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا - كثيراً وما زال يكلفنا الكثير ، ولكننا مطالبون الآن - وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه •

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست عدونا •

ولكن الطاقة الذرية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع
المعجزات في معركة التطوير الوطني .

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التي
تستمدنا الشعوب من مثلها العليا النسابة من أديانها السماوية
أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى
أعظم الثوى الدافعة ، كما أنها تسليحها بدرع من الصبر والشجاعة
تواجه بهما جميع الاحتمالات ، وتقهّر بهما مختلف المصاعب
والعقبات .

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن
الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم
أنبل مثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم
وفي دعمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها .

ان الأمة العربية لم تعد في حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة
بين شعوبها .

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود
العربي ذاته .

يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة
الفكر والعقل .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة
الضمير والوجدان .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة
المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها
- مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية - ينظرون
الى الأمور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل
على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى »
واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى »
والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم
العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على
الأمة العربية وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة •

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد فى كل
مكان من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح
المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية هو فى حد ذاته دليل على
الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة •

ان مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذى كان يفرض
التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن
بين الحكومات •

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي
للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة
الهدف هى صورة الوحدة •

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الأمة
العربية كلها •

واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور
التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية

لكن وحدة الهدف عند القواعد الشعبية هى التى ستتكفل بسنة
الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور •

ان وحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلاحيتها الى حد أنها
أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية •

ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرى ، ولا أساليب الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة ، على شىء إلا على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس ، وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها .

ان وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .
ولابد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .
ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون أن يدرك ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك أن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها فى مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية اجزاء الوطن العربى ودعمًا لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل . المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة ، يقدر حاجته الى ثورتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن - بل ولا ينبغي - أن تكون فرضا ، فإن
الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها ،
ومن ثم فإن القسر بآى وسيلة من الوسائل عمل مضاد
للوحدة •

انه ليس عملا غير أخلاقي فحسب • • ، وإنما هو خطر على الوحدة
الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى
فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل •

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من
تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال
والمراحل وصولا الى الهدف الأخير •

ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى - تمثل ارادة شعبها
ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى - هى خطوة نحو الوحدة من
حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى
الوحدة •

ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين
- أو أكثر - من شعوب الأمة العربية - هى خطوة وحسبوية
متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها
فى أعماق الأرض العربية •

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة
الشاملة •

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل
من أجل الوحدة الشاملة ، فإن الوصول الى هذا الهدف ليساعد
عليه وضوح الوسائل التى لا بد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما
فى هذه المرحلة من النضال العربى •

ان الدعوة السلمية هي المقدمة •

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقديمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة •

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما أثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعن بها من الخلف •

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية • • هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية •

ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشبث الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والذئب الأول من القرن العشرين ، وما تركته دسائسه ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف •

والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها •

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تحرص على أن لا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح •

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فإن هذه المساندة يجب أن تظل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلي وامكانياته .

كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي .
إنها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة لكنها في نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صبغة محددة لصنع التقدم .

إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال إن ذلك لا يؤثر - ولا ينبغي له أن يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية ، وإذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تقطع الشوط العربي الى غايته العظيمة البعيدة ، فإنها تقدر على السير به خطوات .

إن الشعوب تريد أملها كاملا .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن .

إن الممكن خطوة في طريق المطلوب الشامل .

إن تحقيق الجزء مساهمة في تقريب يوم الكل .

لهذا فإن الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على ألا يكون
هناك - تحت أى ظرف من الظروف - وهم تحميلها أكثر من طاقتها
العملية التى تحددها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من
النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لسكنها فى نفس الوقت -
تحت أى ستار وفى مواجهة أى ادعاء - لا يجب أن تتخذ وسيلة
لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني .

ان اية سياسة خارجية لأي وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أميناً وصادقاً لعمله الوطني . تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقاً واتجاراً بالشعارات .

ان تلك هي المهزلة التي تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل ان تستعير سياسة خارجية براقية لا تكون صدقاً للواقع الوطني ولا تعبيراً عنه .

ان الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذي حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني ، تمتد في ثلاثة خطوات حفرت مجراها عميقاً ومستقيماً بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبيراً عن كل مبادئها الوطنية هي :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه في جميع اقنعتة ، ومحاربته في كل أوكثره .

والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي
الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

ثم التعاون الدولي من أجل الرخاء ، فإن الرخاء المشترك
لجميع الشعوب لم يعد قابلاً للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة إلى
التعاون الجماعي لتوفيره .

إن شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار
ضرب مثلاً حياً مازال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

إن شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه برغم التحاليل
عليه باستار الخلافة الإسلامية .

ثم قاوم شعبنا الفزو الفرنسي حتى أرغم المغامر الذي دوخ
أوروبا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض إلى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي
استعملت أسيرة محمد علي .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة إثر الأخرى حتى جرفت
أمامها - بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة - كل الحواجز
التي أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا
ثلاث إمبراطوريات هي الإمبراطوريات : العثمانية . . والفرنسية . .
والبريطانية . . وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

إن شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمناً غالياً
لانتصاره على الاستعمار ، لكنه في النهاية حصل على النصر الذي
يبرر أمام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثوري العظيم صباح ٢٣ يوليو ، وفي طريق
الشعب إلى التقدم الثوري ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها

بقايا العهد الملكي الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع ، واجتشت
جذور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هي الركائز التي ثبت الاستعمار عليها
وجوده فوق أرضنا . . ، وباتقضاض شعبنا عليها وتدميرها فإن
الوجود الاستعماري فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ،
ومن ثم كانت الخطوة الباقية هي ارغام قواته على الرحيل وراء
البحر بعد أن طوت أعلامها وابتلعت كبرياءها .

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام
القوى العدوانية على الجلاء مرتين في عام واحد هو عام ١٩٥٦
الفاصل في نضالنا الوطني .

ان الاستعمار الذي جلا عن أرضنا - طبقا لاتفاق تم تنفيذه
في يونيه سنة ١٩٥٦ - ما لبث أن عاد في أكتوبر من نفس العام
متصورا انه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره
على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذي عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل
الحيل الاستعمارية التي حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ وقاد
مقاومة هائلة في الشرق الأوسط كله ضد حلف بغداد حتى أسقطه ،
لم يتردد في مواجهة العدوان المسلح الثلاثي الذي أقدمت عليه
اثنان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية
التي خلقتها المؤامرات الرامية الى ارباب الأمة العربية وتمزيقها
وهي إسرائيل .

ان الاستعمار في معركة السويس كشف نفسه وكشف قواعده
وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لأن الشعب
المصري حاول أن يحقق استقلاله ويبني تقدمه من أحد موارده

الوطنية الذي طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائدته
وقيمته .

ان الشعب المصرى باسترداد قناة السويس خرب الاستعمار
واحتكاراته فى الصميم .

وانت صلابته بتحملة العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول
المعركة المسلحة - فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى - بشبائه الرائع وبقتاله المرير ضد الفزوف
استطاع ان يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل
فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى جزكات
التحرير .

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده .
لم يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية
الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا انفسهم فى
هزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا
تشدد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه .

ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس
أنهت عصر المفاخرات الاستعمارية المسلحة .

ان نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت
بفضل نضال شعبنا .

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .

ان شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل
مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

ان اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية - التي تريد
ان تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار - كان صوتا عاليا
بالحق ارتفع في جميع المجالات منها محذرا .

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلي على جزء من
الوطن الفلسطيني ، هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب
المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب وليس تعقب سياستنا
للتسلل الاسرائيلي في افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان
استعماري مدمر .

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو ادراك
مسلّم للمفزي الحقيقي لسياسة التمييز العنصري ، ان الاستعمار
في واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبي ، بقصد
تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصري
الا لوئا من الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز
بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم

ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين
ما زالوا يباشرون اساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر اثرها على
ضحاياهم ، وانما يلحقون الاذى بالضمير الانساني كله وبما احرزه
من انتصارات .

ان شعبنا لم يدخر جهدا في سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية
اصبح لها الان من قوة الاشعاع ما يضئ الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذي ساهم بكل اخلاص في أعمال مؤتمر باندونج

وانجاحه ، والذي شارك فى أعمال الأمم المتحدة وحاول من طريق
هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة
فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج ، مع غيره من دول آسيا وأفريقيا نفس
اللغة التى تكلم بها امام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة ان شعبنا
فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ،
وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة
لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع
السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام . . لانه يؤمن
ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لانه يحاول بناءها على أرضه .
ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .
ان السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى
معركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار :
« عدم الانحياز والحياد الايجابى » .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو
تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام ، ان الدعوة الاولى
لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز - هذه الدعوة التى صدرت فى
القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى
نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام
بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز

والحياد الإيجابي ليستروا به أمام شعوبهم أنحيائهم إلى معسكرات الغرب والاستعمار . . إنما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذي كان رائدا في رفع هذا الشعار عن إيمان وفي النضال من أجله عن حاجة حقيقية إليه نابعة من صميم كفاحه لأحرار التقدم .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار . . ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام لتوفير الجوار الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائي الذي تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطني .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمي والرخاء الانساني .

ان المعارك الدولية التي خاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التي يشعر بانتمائه الحيوي اليها انتماء الجزء الى الكل .

ولقد رفع شعبنا - حتى في أحلك ظروف المعارك القاسية التي أرغم على خوضها - شعاره الخالد (السلام لا الاستسلام) إيالة واضحة الى انه يقبل التعاون الدولي ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ . وان التعاون الدولي من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمي .

ان السلام لا يمكن أن يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً خفيفاً ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة

الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى قرص عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطوّر سلمى يقرب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بدلاً عن سموم الكراهية .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الإنسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعماري .

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية ان تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع . فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع ان تخدم قضية التطوير وتضيء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلاً من ان تترصد لها وتتربض بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاسن ولا تنفع فيهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نوابه المعززة بالأعمال لتحقيق التعاون الدولي
عبر كل المحيطات والى كل الاقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية
ويؤمن بتضامن اسيوى افريقى ، ويؤمن بتجمع من أجل السلام
يضم جهود الدين تربط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روى وثيق
وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين
عالميتين تخللتها فترة من الهدنة المسلحة .



ان الايمان بهذا كله لا يتعارض ولا يتصادم ، وانما هى حلقات
سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصر الامة
العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة
وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى
والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن اعظم
معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة
حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين
يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الاديان وهو يعيش فى المنطقة التى
هيبت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية
التي كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة . . ان فقرات

أكثرية قى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب»

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه
بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من
فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه .

اعلان الميثاق

وفى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ أقر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الميثاق الوطنى .

وتلا السيد الامين العام للمؤتمر اعلان الميثاق .

ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة . ليصوغها من جديد وفق امانيه .

نحن اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الممثلين لقطاعات الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة .

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم امرها فى اجماع ووحدة ؛

ايماننا منا بالله ، وبما انزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة ، وفى الكفاية والعدل ، واستمساكا بحق امتنا فى الحياة والتحرر والانطلاق .

وتثبيتنا لخطانا على طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية .

وسعيا الى تحقيق التكافل وتذويب الفوارق بين الطبقات .

وتوكيدا لمعانى الفضيحة والايتار فى سلوك الأفراد وصلات الجماعة ..

وتجلية لطابعنا الشعبي وحياتنا الأصيلة في إطار قيمنا
الروحية الدينية والخلقية .

واعترافا بترائنا في الماضي ، وبجهادنا في الحاضر ، وعملنا من
أجل المستقبل .

ويقينا بأننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي ، وإن امتننا
العربية أمة واحدة .

وأداء لواجبنا التاريخي ، ورسالتنا الخالدة في بناء السلام
القائم على العدل .

بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه أطوارا
لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل .

نعلن ميثاقنا ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من
معاني الحق والخير والعدل في الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله
من طاقة لنضع هذه المعاني جميعا موضع التنفيذ .

((وعلى الله قصد السبيل))

أبواب الميثاق

صفحة

الباب الأول : نظرة عامة	٣
الباب الثانى : فى ضرورة الثورة	١٣
الباب الثالث : جذور النضال المصرى	٢٠
الباب الرابع : درس النكسة	٢٩
الباب الخامس : عن الديموقراطية السليمة	٣٩
الباب السادس : فى حتمية الحل الاشتراكى	٥٧
الباب السابع : الانتاج والمجتمع	٧١
الباب الثامن : مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله	٩٥
الباب التاسع : الوحدة العربية	١٠٧
الباب العاشر : سياسته الخارجية	١١٤

الدلالة القوية للطبائعية والنشئة

53

mi

2